الا ان احجام الانتفاضة والحرب الاسرائيلية المضادة بدت آثارها في الكلفة المالية الباهظة التي يتحملها العدو. فقد انخفضت قيمة بورصة تل ـ ابيب بسبب الوضع الامني المتردي، بمبلغ ١,٥ مليار دولار (**السفير**، ١٦/١٢/١٩٨٨). وتضاف تكاليف اضافية عديدة، مباشرة وغير مباشرة، يتكبدها الاقتصاد الاسرائيلي بسبب الانتفاضة؛ اذ قدّر وزير الاقتصاد، جاد يعقوبي، خسارة البلاد بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه استرليني تقريباً، خلال ثلاثة شهور، فيما يحتمل ان تتدنى الصادرات الاسرائيلية الى المناطق المحتلة العام ١٩٦٧ بنسبة ٢٥ بالمئة (أي حوالى ١٣٣ مليون جنيه استرليني) (**تايمز**، ١٥/٣/١٩٨٨). وكان وزير الاقتصاد اياه قدر خسائر الدولة المباشرة، نتيجة قمع الانتفاضة، بحوالى ٣٢٠ مليون دولار (عدا كلفة مماثلة للاقتصاد)؛ ولا يشمل ذلك، مثلاً، ثمن ٢٥٠ باصاً تعرّضت للدمار أو الضرر، حسب تأكيد شركة «ايغد» (**ميدل ايست انترناشيونال**، ١٩/٣/١٩٨٨؛ و **فلسطين الثورة**، ٣/٣/١٩٨٨). وقدر أحد المصادر الكلفة الاضافية، وحدها، لتعبئة الاحتياط لقمع الانتفاضة، بأنها قد تصل ٣٠ مليون جنيه استرليني شهرياً، ولا بد من ذكر مبلغ ستة ملايين جنيه انفقت في تجنيد ٦٠٠ شرطي جديد (**تايمز**، ١٥/٣/١٩٨٨). كما قدمت صحيفة اسرائيلية كشفا لبعض بنود الانفاق الزائد، والذي بلغ «مئات ملايين الدولارات»، لقمع التظاهرات، مثل كلفة توزيع الخوذات الخاصة (١٢٨ دولار للخوذة) والملابس الواقية للرصاص (٣٠٨ دولارات) وأقنعة الغاز (٣٨,٥ دولاراً) والهراوات (٧ ـ ١٠ دولارات) والقنابل المسيلة للدموع (٣٢ دولاراً) والقنابل الدخانية (٩ دولارات) ومخازن الرصاص (٦,٥ دولارات) (**يديعوت احرونوت**، ٨/٢/١٩٨٨).

الا ان السمات العسكرية، او «الحربية»، للانتفاضة لم تقتصر على احصاء الشهداء والجرحى، او المعتقلين، او الكلفة المالية. فقد عبّر عنها العدو، من جهة، بلجوئه المتكرر الى ناقلات الجنود المدرعة طراز م ـ ١٣، أو نصف المجنزرة، والى الطائرات المروحية، لغرض تجنب الحجارة، وفتح الحواجز، والقاء القنابل المسيلة للدموع من الجو. كما تجسد جو الحرب الاهلية في اطلاق حرية المستوطنين لمهاجمة سكان الارض المحتلة؛ اذ قام هؤلاء بمهاجمة المنازل والسيارات والممتلكات الخاصة بالعرب، واطلقوا النار على المتظاهرين، فاردوا عدداً منهم شهداء، كما في قرية بيت امّر، في السابع من شباط (فبراير) وغيره (**فلسطين الثورة**، ١١/٢/١٩٨٨ و **السفير**، ٨/٢/١٩٨٨). ثم نفّذ المستوطنون هجومين واسعين على مدينة الخليل، في ١٠ و ١١ آذار (مارس)، حين اقتحموها ليلاً واطلقوا نيران الرشاشات وهشّموا السيارات. وتزايدت الدلائل على انتقال الجيش الاسرائيلي الى موقع شنّ الحرب الشاملة على مجموع السكان المدنيين أيضاً، ولو بطريقة أكثر تنظيماً من المستوطنين، حين أخذ يلجأ، بشكل متنام بعد منتصف آذار (مارس)، الى فرض الحصار على بعض المناطق. فقطع شحنات الوقود عن الضفة الغربية في ١٤ الشهر، ومنع الدخول الى غزة، وفرض حظر التجول ليلاً في غالبية المناطق (**السفير**، ١٥/٣/١٩٨٨). واتبع ذلك بقطع الكهرباء عن قطاع غزة، ومنع وصول المعونات المالية، مما كشف تطبيق الاجراءات العسكرية الكلاسيكية القاضية بفرض الحصار التمويني والمعيشي على مناطق العدو. بل ان العمليات، مثل اقتحام قرية عين عريك «المحررة» (قضاء رام الله) في الثاني من آذار (مارس)، أظهرت شبهاً شديداً بأساليب العدو التي اتبعها ضمن سياسة «القبضة الحديدية» في جنوب لبنان في العام ١٩٨٥.

اما من الجهة الاخرى، فقد طور الجانب الفلسطيني اساليب المواجهة باستمرار. وقد اثير قلق الجيش الاسرائيلي ازاء احتمال البدء باستخدام الاسلحة النارية ضد جنود الاحتلال، اثر العثور على مسدسات بدائية، هي عبارة عن انبوب معدني يحتوي على طلقة واحدة (**المصدر نفسه**، ١٠/٢/١٩٨٨). ثم تبين ان الفلسطينيين يستخدمون اسلوب حرب الشوارع ضد الجيش الاسرائيلي، ويشمل ذلك نصب الكمائن لقذف الحجارة على الطرق الخارجية، وأيضاً توزيع الادوار والخطوط القتالية داخل المناطق المبنية، بحيث يقود أحد الشبان المجموعات كافة، بحيث يبدأ تصدي الخط الاول للجنود، ثم انسحابه تحت غطاء الخط الثاني، فالثالث (**صاندي تايمز**، ١٤/٢/١٩٨٨).